

# نظام حوكمة الشركات المدرجة

يتحتم على الشركات المدرجة في بورصة قطر العمل ضمن إطار نظام حوكمة الشركات، القائم على «مبدأ التقيد أو تعليق عدم التقيد»، والخاضع لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية. تهدف حوكمة الشركات الخاصة بجهة الإصدار إلى تعزيز ثقة المستثمرين بوجود ضوابط فعالة ضمن الشركة وبأن المدراء والرؤساء التنفيذيين مسؤولون عن أعمالهم وبأن المساهمين سيتمكنون من ممارسة حقوقهم. كما أن الإفصاح المناسب يساعد المستثمرين على تقييم التطبيقات الخاصة بحوكمة الشركات التابعة لجهة الإصدار. يستند نظام حوكمة الشركات إلى المبادئ الإرشادية التالية:-

- الالتزام بحوكمة الشركات على نحو سليم.
- الالتزام بإدارة الشركة بشكل جيد لتضمّ الواجبات الاستثنائية ودور المدير غير التنفيذي واستقلالية المدراء الآخرين.
- الفصل بين الصلاحيات الممنوحة لرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
- تحديد التضاربات بين المصالح.
- الإجراءات الشفافة الخاصة بالتعويضات.
- المبادئ التوجيهية الخاصة بعملية التدقيق.
- الالتزام بحقوق المساهمين بما فيها الحقوق المتساوية والحق بالدعوة لحضور اجتماعات وآلية حماية حقوق القاصرين.

على مجلس إدارة الشركة المدرجة التأكد من ضمان تطبيق المبادئ المنصوص عليها في النظام المذكور. كما يتوجب على مجلس الإدارة مراجعة وتحديث التطبيقات الخاصة بحوكمة الشركات بشكل منتظم وكذلك تحديث قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة وغيرها من السياسات الداخلية والإجراءات التي تكون ملزمة لأعضاء مجلس الإدارة وكذلك موظفي الشركة ومستشاريها.

يشتمل نظام حوكمة الشركات على ستة نطاقات أساسية خاصة بحوكمة الشركات تنماشى مع المعايير والمبادئ الدولية وهي على النحو التالي:-

- ضمان الأساس الذي يهدف إلى خلق إطار حوكمة فعالة.
- حقوق المساهمين ووظائف الملكية الأساسية.
- التعامل المتساوي مع المساهمين وحقوق مساهمين الأقلية.
- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.
- الإفصاح والشفافية ومعايير التدقيق والمحاسبة.
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

## ملخص نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية

- |                                                      |                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
|------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| تشكيله المجلس                                        | يتألف مجلس الإدارة من أعضاء تنفيذيين وأشخاص غير تنفيذيين وآخرين مستقلين، وذلك بهدف ضمان ألا تكون قرارات المجلس خاضعة لسيطرة فرد واحد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.                                                                                                                             |
| لجنة التدقيق                                         | ويجب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل أعضاءً مستقلين وتكون غالبيتهم أعضاء غير تنفيذيين. تضمّ على الأقل ثلاثة أعضاء غالبيتهم مستقلين. ويجب أن تتضمن لجنة التدقيق عضواً واحداً على الأقل يتمتع بخبرة مالية في مجال التدقيق.                                                            |
| المسؤوليات الاستثنائية                               | يكون كل عضو ملتزماً تجاه الشركة عن المسؤوليات الاستثنائية من حيث العناية الواجبة والإخلاص والامتثال للقوانين.                                                                                                                                                                                |
| أعضاء المجلس                                         | يتعين على أعضاء مجلس الإدارة العمل دائماً على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين ولمصلحة الشركة والمساهمين كافة.                                                                                                                                                      |
| الفصل بين صلاحيات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي | لا يجوز أن يتولى أو يمارس شخص واحد منصبى الرئيس والمدير العام في آن واحد، ويجب أن يكون فصل المسؤوليات بين المنصبين واضحاً.                                                                                                                                                                   |
| أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين                    | على الأعضاء غير التنفيذيين المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة وإبداء الرأي المستقل حول المسائل الاستراتيجية وسياسة العمل والأداء والمساءلة والموارد والتعيينات الأساسية ومعايير العمل.                                                                                                        |
| اجتماعات المجلس                                      | ضمان إعطاء الأولوية لمصالح الشركة والمساهمين في حال حدوث أي تضارب للمصالح. المشاركة في لجنة التدقيق للشركة. يجتمع مجلس الإدارة ستّ مرات في السنة على الأقل. يتمّ إرسال دعوة لإجتماع المجلس لكل عضو من أعضاء المجلس قبل أسبوع على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماع مرفق به جدول أعمال الاجتماع. |

# نظام حوكمة الشركات المدرجة

تضارب المصالح

وتعاملات الاشخاص الباطنيين

لجنة الترشيحات

لجنة المكافآت

تقرير الحوكمة

تنفيذ النظام

عضو مجلس الإدارة المستقل

على الشركة اعتماد وتعميم قواعد عامة وإجراءات خاصة بدخول الشركة في صفقات تجارية مع الأطراف ذات العلاقة. في حالة طرح أي مسألة تضارب مصالح أو أي صفقة تجارية بين الشركة وأحد أعضاء مجلس إدارتها أو أي طرف ذو علاقة له بأعضاء مجلس إدارة الشركة المذكورة خلال اجتماع المجلس، يتم مناقشة تلك المسألة في ظل غياب عضو المجلس المعني والذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على الصفقة.

يتم تسمية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة بناءً على إجراءات رسمية دقيقة وشفافة. ينبغي أن يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة ترشيحات يتأسسها عضو مستقل من أعضاء المجلس، والتي توصي بتعيين أعضاء المجلس وإعادة ترشيحهم للانتخاب بواسطة الجمعية العمومية. يجب أن تأخذ الترشيحات بعين الاعتبار من بين أمور أخرى قدرة المرشحين اعطاء الوقت الكافي للقيام بواجباتهم كأعضاء في المجلس. يتعين على لجنة الترشيحات عند تشكيلها، اعتماد ونشر اطار عملها بشكل يبين سلطتها ودورها بعملية إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء مجلس إدارتها.

تتضمن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل وتكون غالبيتهم مستقلة.

يجب أن يمثل التقرير لكافة متطلبات الإفصاح بما فيها التقرير المالي والإفصاح عن ممتلكات أعضاء المجلس وكبار الموظفين التنفيذيين وغالبية المساهمين أو المساهمين المسيطرين.

ينبغي أن يتضمن الإفصاح الذي تعده الشركة معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة.

يجب أن تمثل التقارير المالية للمعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية/معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية IAS/FRS أو ISA.

يقوم مجلس الإدارة بإعداد تقرير سنوي عن حوكمة الشركة ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتوقيع عليه. ويجب أن يتضمن التقرير تقييم المجلس عن مدى تطبيق الشركة لأحكام النظام المذكور.

يجب تسليم التقارير سنوياً إلى الهيئة ويتم نشره كجزء من التقرير السنوي.

يجب على الهيئة إصدار القرارات والتفسيرات والتعاميم والمبادئ التوجيهية الضرورية لتنفيذ أحكام النظام في أي وقت تعتبره مناسباً، كما يجوز للهيئة تعديل هذا النظام من وقت إلى آخر.

يكون عضو مجلس الإدارة المستقل هو العضو الذي لا يكون خاضعاً لأي عامل قد يحد من قدرته على النظر في ومناقشة وإعطاء القرار الموضوعي وغير المتحيز في ما يتعلق بمسائل الشركة (بناءً على الحقائق فقط). ومن خلال التوضيح ودون المساس بالاعتبارات العامة، يُعتبر عضو مجلس الإدارة غير مستقل في واحدة من الحالات التالية:

(١) إذا كان حالياً أو خلال السنوات الثلاث الاخيرة:-

أ- موظفاً في الشركة ويشمل ذلك الإدارة التنفيذية ؛ أو

ب- موظفاً أو عضواً في مجلس الإدارة أو مالكاً أو شريكاً أو مساهماً كبيراً أو مستشاراً للشركة ذات الصلة (ويضمّ المستشار مدقق الحسابات الخارجي للشركة)؛ أو

ج- موظف يعمل لدى كيان اعتباري بحيث يكون المدير التنفيذي للشركة أو أي من أقاربه أو أي شخص خاضع لسلطة أي منهم هو عضو مجلس الإدارة أو مديراً تنفيذياً و مساهماً كبيراً لهذا الكيان الاعتباري.

ولأهداف النظام المذكور، يُعتبر الشخص مساهماً كبيراً إذا كان يملك ١٠٪ أو أكثر من الأسهم ذات حق التصويت.

(٢) في حال كان أحد أقارب الإدارة التنفيذية للشركة.

(٣) إذا كان له أو لأحد أقاربه، حالياً أو خلال السنوات الثلاث الاخيرة تعاملات تجارية أو مالية جوهرية، مباشرة أو غيرها مباشرة مع الشركة.

(٤) إذا كان يتلقى حالياً أو تلقى خلال السنوات الثلاث الاخيرة مكافأة جوهرية من الشركة غير المكافأة التي حصل أو يحصل عليها بصفته عضو في مجلس الإدارة ( ينطبق على تعريف جوهرية التعريف المذكور أدناه).

(٥) في حال كان عضواً في مجلس إدارة الشركة لمدة تزيد عن تسع سنوات على التوالي.